

Distr.: General
16 July 2004
Arabic
Original: French

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة التاسعة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والخمسون
البند ٦٧ (ح) من جدول الأعمال المؤقت*
استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية العامة الاستثنائية
الثانية عشرة: تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي: أنشطة
لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في
وسط أفريقيا

رسائل مؤرخة ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
لغينيا الاستوائية لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه، باسم الرئيس الحالي للجنة الأمم المتحدة الاستشارية
الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، تقرير الاجتماع الوزاري الحادي والعشرين
للجنة المعقود في مالابو، بجمهورية غينيا الاستوائية، في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ حزيران/
يونيه ٢٠٠٤ (انظر المرفق).

وأرجو التكرم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة
في إطار البند ٦٧ (ح) من جدول الأعمال المؤقت ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) لينو سيما إيكوا آفومو
السفير،
الممثل الدائم

* A/59/150.



مرفق الرسالة المؤرخة ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٤ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لغينيا الاستوائية لدى الأمم المتحدة

تقرير لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا عن اجتماعها الوزاري الحادي والعشرين مقدمة

عقد الاجتماع الوزاري الحادي والعشرون للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا في مالابو، بغينيا الاستوائية، في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

وشارك في هذا الاجتماع كل الدول الأعضاء ألا وهي بوروندي، وتشاد، ورواندا، وسان تومي وبرينسيبي، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، وجمهورية الكونغو، وذلك باستثناء أنغولا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ومن أهم ما ميز الجلسة الافتتاحية:

– رسالة الأمين العام للأمم المتحدة التي تلاها الجنرال لامين سيسيه، مثله في جمهورية أفريقيا الوسطى؛

وألقى كلمة الافتتاح سعادة السيد ميغيل آييا بيتيو، رئيس وزراء جمهورية غينيا الاستوائية، فيما ألقى كلمة الاختتام سعادة السيد خوسيه إيزونو ميشا آكنغ، نائب وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والفرانكفونية.

وقائع الاجتماع

أولا – إقرار جدول الأعمال

اعتمدت اللجنة جدول الأعمال التالي:

- ١ – إقرار جدول أعمال الاجتماع الوزاري الحادي والعشرين
- ٢ – الحالة الجيوسياسية والأمنية في بعض الدول الأعضاء
- بوروندي، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسان تومي وبرينسيبي، وجمهورية غينيا الاستوائية
- ٣ – التعاون بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والأمم المتحدة

- الأخذ بما جاء في التقرير المرحلي للأمين العام بشأن بعثة التقييم المتعددة الاختصاصات في وسط أفريقيا
- الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى
- ٤ - مستقبل اللجنة
- إمعان النظر بعين النقد في أداء اللجنة
- العلاقات بين اللجنة ومجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا
- ٥ - النظر في مشروع القرار المتعلق بأنشطة اللجنة واعتماده
- ٦ - مسائل أخرى

ثانياً - الحالة الجيوسياسية والأمنية في بعض الدول الأعضاء

بوروندي

أعربت اللجنة عن ارتياحها للتقدم المحرز في سياق تطور الحالة في بوروندي والمتمثل بوجه خاص في ما يلي:

- التوقيع في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ على الاتفاق العام لوقف إطلاق النار بين حكومة بوروندي الانتقالية والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية/قوات الدفاع عن الديمقراطية؛

- الإشارك الفعلي للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية/قوات الدفاع عن الديمقراطية في الحكومة الانتقالية وفي قوة الدفاع الوطنية الجديدة في بوروندي.

ومع ذلك ما برحت اللجنة يساورها قلق بالغ إزاء نقص الموارد المالية اللازمة للشروع فعلياً في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي قد يترتب عن تأخيرها تقويض عملية السلام برمتها. وقد أدانت حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية لعناده وإصراره على أن يظل خارج إطار عملية السلام رغم جهود الحكومة الانتقالية والاجتماع الدولي. وعبرت اللجنة كذلك عن قلقها لضعف إسهام الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في السعي إلى إيجاد حل للأزمة في بوروندي.

وفي إطار سعيها إلى إيجاد حل دائم للأزمة التي تشهدها بوروندي، أكدت اللجنة من جديد تمسكها بالتقييد بدقة باتفاق أروشا للسلام والمصالحة الموقع في آب/أغسطس ٢٠٠٠، وأعربت عن تأييدها للقرارات التي اتخذها مؤتمر قمة رؤساء الدول

المشاركة في مبادرة السلام في منطقة البحيرات الكبرى في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ في دار السلام بتنزانيا. ورحبت بإيفاد مجلس الأمن لبعثة للأمم المتحدة إلى بوروندي ابتداء من ١ حزيران/يونيه، ودعت جميع الأطراف المعنية إلى تيسير عمل تلك البعثة ودعمه.

ووجهت فضلا عن ذلك نداء إلى:

- حزب تحرير شعب الهوتو- قوات التحرير الوطنية للقيام دون تأخير بالتوقيع على اتفاق لوقف إطلاق النار مع حكومة بوروندي الانتقالية، والانضمام إلى عملية السلام الجارية التي استهلكت في إطار اتفاق أروشا؛

- حكومة بوروندي الانتقالية كيما تشرع في نزع سلاح المدنيين؛

- المجتمع الدولي كيما يقدم الدعم المالي اللازم لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي يتوقف على بدئها فعليا ونجاحها احترام الجدول الزمني للانتخابات المنصوص عليه في اتفاق أروشا؛

وأوصت اللجنة بما يلي:

- وضع نظام انتخابي وسياسي يساعد على بلوغ حل توفيقى؛

- السعي إلى تحقيق توافق في الآراء باعتبار ذلك سبيلا من شأنه أن ييسر التعايش السلمي والمصالحة الوطنية؛

- احترام الجدول الزمني للانتخابات المحدد في اتفاقات أروشا.

كما حثت اللجنة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على الإسهام بقدر أكبر في السعي إلى إيجاد حل دائم للأزمة في بوروندي. وطلبت اللجنة في هذا الصدد إلى أمانة الجماعة ورئاستها الحالية العمل على التقارب مع مبادرة السلام في منطقة البحيرات الكبرى بحيث يشارك الجميع في تحديد الإجراءات الواجب اتخاذها من أجل إعادة السلام بصورة نهائية إلى بوروندي.

جمهورية أفريقيا الوسطى

أشادت اللجنة بجهود الحكومة الانتقالية الرامية إلى تنفيذ توصيات الحوار الوطني الذي اختتم في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ وبتوافق الآراء السياسي الذي ما زال سائدا في البلد.

ورحبت اللجنة بالتزام الحكومة الانتقالية باحترام الجدول الزمني للانتخابات، إلا أنها أعربت في الوقت نفسه عن قلقها البالغ إزاء الحالة الاقتصادية والأمنية السائدة في البلد.

وأشادت بالجهود المشتركة التي تبذلها الحكومة الانتقالية وقوة الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، بدعم لوجيستي من فرنسا، من أجل استعادة الأمن في جميع أنحاء البلد.

بيد أن اللجنة أكدت أن تحسين الوضع الاقتصادي والأمني في جمهورية أفريقيا الوسطى من شأنه أن ييسر إجراء مختلف العمليات الانتخابية في مواعيدها في أفضل الظروف وأن يوطد التطور الإيجابي السياسي الذي يشهده البلد حاليا. ووجهت اللجنة انطلافا من هذا المنظور نداء إلى الجهات التالية:

- الجهات المانحة الثنائية ومتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية، من أجل إيلاء اهتمام خاص للحالة الاقتصادية والمالية بجمهورية أفريقيا الوسطى وتقديم الدعم اللازم لها؛

- الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، كي تواصل وتعزز، قدر المستطاع، جهودها الرامية إلى تأمين البلد، وإلى تحقيق نزع السلاح العام والتمام بوجه خاص، وإعادة هيكلة قوات الدفاع والأمن؛

- البلدان الأخرى المنتمية إلى الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمجتمع الدولي من أجل المساهمة في الجهود المبذولة حاليا لكفالة الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ودعت اللجنة أخيرا الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى المشاركة على نحو نشط في العملية الانتخابية الجارية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

أعربت اللجنة عن قلقها إزاء المخاطر المختلفة التي تهدد المؤسسات والعملية الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ووجهت نداء إلى الأوساط السياسية بمختلف مشاربها في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل الامتثال بدقة لأحكام الاتفاق العام الشامل لجميع الأطراف.

وأشادت اللجنة بجهود بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وطلبت إلى الأمم المتحدة مواصلة دعم عملية السلام الجارية في هذا البلد.

وحثت أخيرا المجتمع الدولي على دعم جهود الشعب الكونغولي في مجال التعمير، والمصالحة الوطنية، والتحضير للانتخابات.

غينيا الاستوائية

أعربت اللجنة عن ارتياحها للمناخ الذي أجريت فيه الانتخابات التشريعية والبلدية في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، وأشادت بإرادة التحرير والانفتاح السياسيين التي تجسدت في تشكيل حكومة جديدة تم توسيعها لتشمل أحزاب أخرى غير الحزب الديمقراطي لغينيا الاستوائية.

ونددت بشدة بمحاولات الإطاحة بالمؤسسات المنتخبة على نحو ديمقراطي باستعمال القوة، وأشادت بالدعم الذي قدمته دول المنطقة دون الإقليمية إلى حكومة غينيا الاستوائية خلال تلك الأحداث الأليمة.

ونوهت اللجنة إلى إدانتها القاطعة التي لا لبس فيها لجميع أشكال الاستيلاء على السلطة بالقوة، ولا سيما اللجوء إلى المرتزقة. وبالنظر إلى خطورة المشكلة التي تطرحها ظاهرة المرتزقة قررت اللجنة إدراج المسألة في جدول أعمال اجتماعها الوزاري الثاني والعشرين كيما ينظر فيها بصورة معمقة.

وشجعت اللجنة أخيرا حكومي غينيا الاستوائية والكاميرون على أن تضعوا موضع التنفيذ القرارات المتخذة في إطار اللجنة المشتركة المخصصة للمسائل الأمنية بين البلدين التي اجتمعت في مالابو في حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

سان تومي وبرينسيبي

أعربت اللجنة عن ارتياحها لجهود الأوساط السياسية كافة في سان تومي وبرينسيبي الرامية إلى بلوغ حل سلمي للأزمة السياسية التي تشهدها البلد يحظى بتوافق الآراء، وشجعت الحكومة على مواصلة جهود إعادة هيكلة قوات الأمن بالبلد وتدريبها.

وأشادت أيضا بالبعثة الإعلامية التي أوفدتها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في آذار/مارس ٢٠٠٤.

ورحبت اللجنة أخيرا بإطلاق المنتدى الوطني المنصوص عليه في مذكرة التفاهم المؤرخة ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣. وأعربت عن أملها في أن تتيح نتائج هذا المنتدى توطيد دعائم الوحدة الوطنية والديمقراطية في سان تومي وبرينسيبي.

تشاد

أدانت اللجنة بصورة قاطعة محاولة الانقلاب التي جرت في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٤ بغرض الإطاحة بالمؤسسات التي أقيمت على نحو ديمقراطي، وأعادت تأكيد معارضتها القاطعة التي لا لبس فيها لجميع أشكال الاستيلاء على السلطة بالقوة.

وأعربت، أيضا عن قلقها إزاء الوضع السائد على الحدود بين تشاد والسودان، ورحبت بالوساطة التي يضطلع بها الرئيس إدريس ديبي لإيجاد حل للمشكلة الناشئة عن التمرد في دارفور. كما أيدت اللجنة المبادرات التي اتخذها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل تطبيع الحالة.

وطلبت أخيرا إلى الدول الأعضاء أن تولي اهتماما خاصا لتطور الوضع في المنطقة.

ثالثا - التعاون بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والأمم المتحدة

في إطار التعاون بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والأمم المتحدة، نظرت اللجنة في ما يلي:

- الأخذ بما جاء في التقرير المرحلي للأمين العام بشأن توصيات بعثة الأمم المتحدة متعددة الاختصاصات في أفريقيا الوسطى؛
- الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

ونوهت اللجنة إلى أنها كانت أبدت رغبة أن ينشأ مكتب دون إقليمي للأمم المتحدة في وسط أفريقيا، وأنها أعربت عن تلك الرغبة مجددا خلال الاجتماع الوزاري العشرين، ورحبت اللجنة بالجهود التي يبذلها، في هذا الصدد، الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لدى الأمين العام للأمم المتحدة. وتلقت اللجنة بارتياح قرار الأمين العام بإجراء دراسة معمقة توطئة لتقييم جميع جوانب هذه المسألة تقييما شاملا.

وحثت اللجنة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على بدء مناقشات مع منظومة الأمم المتحدة بشأن أفضل استراتيجية تتيح التنفيذ الفعلي والفعال للتوصيات الهامة التي قدمها الأمين العام على إثر عودة بعثة الأمم المتحدة المتعددة الاختصاصات التي أوفدها إلى بلدان وسط أفريقيا من ٨ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ وتنسيق تلك المناقشات.

وأحاطت اللجنة علما بتقرير الأمين العام بشأن الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وبالمعلومات التكميلية التي أدلت بها وفود بوروندي ورواندا

والكونغو. وناقشت باستفاضة الأعمال التحضيرية لذلك المؤتمر وتساءلت عن البطء الذي لوحظ في هذا الصدد.

وأحاطت اللجنة علماً بما أبداه بعض الدول الأعضاء من إرادة الإسهام والمشاركة في هذا المؤتمر، وأوصت الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا باتخاذ كل التدابير اللازمة التي من شأنها أن تتيح لكل الدول الأعضاء في الجماعة المشاركة، وفقاً لتطلعات كل منها، في المؤتمر الدولي المزمع عقده بشأن منطقة البحيرات الكبرى، بما في ذلك العملية التحضيرية له.

رابعاً - مستقبل اللجنة

أجرت اللجنة مناقشة متعمقة وجادة بشأن مستقبلها تناولت ضرورة إمعان النظر بعين النقد في أدائها وتحليل علاقاتها مع مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا. وأجريت هذه المناقشة، شأنها في ذلك شأن جميع أعمال هذا الاجتماع الوزاري الحادي والعشرين، بروح طيبة من التفتح والتصميم على اتخاذ ما يلزم من القرارات وتنفيذها من أجل التصدي على نحو فعال للمشاكل المتكررة المتعلقة بالأمن والاستقرار وهي المشاكل التي تقوض الجهود الإنمائية للمنطقة دون الإقليمية.

ألف - إمعان النظر بعين النقد في أداء اللجنة

رأت اللجنة أنه من المشروع والملائم التفكير في مستقبلها في ضوء التطورات التي شهدتها المنطقة دون الإقليمية منذ أن أنشئت في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٢ عملاً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٧/٤٦.

ورحبت اللجنة بوثيقة العمل التي قدمتها الأمانة لهذا الغرض، وأعربت لها عن تقديرها لنوعية هذه الوثيقة التي ترد فيها نبذة عن نشأة اللجنة، وتتضمن محصلة أعمالها، وترسم آفاق وإطار أعمالها في المستقبل.

وعرضت اللجنة محصلة عملها وقامت، في ضوء برنامج عملها المعتمد خلال الاجتماع الوزاري الأول المعقود في ياوندي بالكاميرون في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٢ والذي اضطلعت اللجنة به على نحو مرض، بتقييم المهام التي أوكلت إليها.

وأكدت اللجنة ضرورة استمرار وجودها، بيد أنها طلبت تكييف الأنشطة التي تضطلع بها مع مستلزمات الظروف والأوضاع الراهنة السائدة في وسط أفريقيا التي تبرز فيها

جهود تشغيل آليات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وعدد من الآليات مثل مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا.

وقامت اللجنة بتحليل التحديات التي يتعين عليها مواجهتها، وخلصت إلى ضرورة تنفيذ ما لزم اتخاذه من قرارات وطرحه من توصيات تنفيذاً فعلياً.

واستناداً إلى التحديات التي تم تحديدها واقتناعاً بأن وجود اللجنة أمر لا بد منه، قامت الدول باستكشاف وتحديد السبل التالية باعتبارها سبلاً للعمل من شأنها أن يترتب عليها في المستقبل إعادة تنشيط اللجنة وضمان أدائها لمهامها بفعالية أكبر:

- إنشاء الدول الأعضاء لآليات للمتابعة والتقييم حيثما لا توجد بعد هذه الآليات. ويمكن أن تضم هذه الآليات على سبيل المثال ممثلي اللجان البرلمانية لشؤون الدفاع والأمن الذين ستسند إليهم، في جملة أمور، مسؤولية مراقبة القوات المسلحة وقوات الأمن؛

- إقامة نظام للتشاور المنتظم بين أعضاء المكتب؛

- عقد اجتماعات موضوعية بشأن القضايا التي تثير القلق البالغ. ويمكن في هذا الصدد للجنة أن تعيد تحديد أهدافها الرامية إلى تعزيز السلم والأمن، وذلك من خلال إجراءات بناء الثقة، والحد من الأسلحة، ونزع السلاح؛

- دعوة ممثلي اللجان البرلمانية لشؤون الدفاع والأمن وممثلي المجتمع المدني، ولا سيما المنظمات النسائية التي تعنى بقضايا السلم والأمن، إلى حضور اجتماعات اللجنة، مع تحمل الدول الأعضاء للنفقات؛

- تقديم اللجنة الدعم السياسي لأمانتها من أجل ضمان تعبئة فعلية للموارد، حيث أن تمويل أنشطة اللجنة يتم عن طريق التبرعات. ورغم الصعوبات المالية التي يواجهها أعضاء اللجنة فمن المطلوب منهم بذل جهد خاص من أجل التبرع للصندوق الاستئماني للجنة؛

- وأخيراً، مشاركة الممثلين الدائمين للدول الأعضاء في الأمم المتحدة مشاركة أكبر في أنشطة اللجنة.

باء - العلاقات بين اللجنة ومجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا

اعتبرت اللجنة أنها حققت واحداً من أهدافها الرئيسية ألا وهو مشاركة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أو مساعدتها في القيام، على غرار المناطق دون الإقليمية

الأخرى، بإنشاء آلية لمنع التراجع وإدارتها، وأنه ينبغي لها أن تركز جهودها من الآن فصاعداً على مساعدة الجماعة من أجل تشغيل مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا وضمان احتضان الدول الأعضاء له.

وأعربت اللجنة في هذا الصدد عن استنكارها الشديد لعدم حضور الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية أعمال دورتها الوزارية الحادية والعشرين المكرسة للتفكير في مستقبل اللجنة ولعلاقتها مع مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا.

على أن اللجنة وجهت نداءً إلى أمانة الجماعة الاقتصادية لتعمل على تشغيل مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا في أقرب وقت ممكن.

وحثت، فضلاً عن ذلك، الدول الأعضاء على تعزيز قدرات أمانة الجماعة الاقتصادية، ولا سيما الإدارة المكلفة بشؤون السلم والأمن والاستقرار والشؤون الإنسانية، كيما تضطلع بدورها على الوجه الأكمل وتؤدي مهامها على نحو أفضل.

ووجهت اللجنة نداءً إلى أمانتها وإلى أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من أجل تحسين تعاونهما في السعي من أجل كفالة استتباب السلم والأمن في المنطقة دون الإقليمية. ومن ثم، طلبت اللجنة إلى أمانة الجماعة الاقتصادية أن تشرك أمانة اللجنة في أنشطتها الرامية إلى تعزيز السلم والأمن، وأن تشارك على نحو أنشط في التنظيم المشترك لأنشطة اللجنة، بحيث يزداد ترسيخ فكرة عمل الهيئتين من أجل بلوغ نفس الهدف ويتسنى تفادي ازدواجية الجهود.

وعلاوة على ذلك، وجهت اللجنة نداءً من أجل مواءمة الجدول الزمني لأعمالها مع جدول أعمال مجلس وزراء مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا، مما من شأنه أن يتيح تعاوناً خالصاً ووثيقاً بين هاتين الهيئتين.

وطلبت اللجنة أخيراً إلى أمانة الجماعة الاقتصادية أن تقوم، في إطار السعي إلى إيجاد حل للصراعات المسلحة في المنطقة دون الإقليمية، باستكشاف سبل ووسائل التعاون الوثيق مع المنظمات دون الإقليمية الأخرى التي تنتسب إليها بعض الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية.

خامساً - النظر في مشروع القرار المتعلق بأنشطة اللجنة واعتماده

- نظرت اللجنة في مشروع القرار الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين واعتمدته، وطلبت إلى الدول الأعضاء توجيه تعليمات إلى ممثليها في نيويورك بتأييد مشروع القرار المذكور.

سادسا - مسائل أخرى

- قررت اللجنة أن تدرج، ابتداء من اجتماعها المقبل، اللغتين الإسبانية والبرتغالية باعتبارهما لغتي عملها. وطلبت، في هذا الصدد، إلى أمانة الجماعة الاقتصادية تقديم المساعدة إلى اللجنة فيما يتعلق بخدمات الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية إلى اللغة البرتغالية.
- وافقت اللجنة على أن تعقد، في غضون ٦ أشهر على أقل تقدير، اجتماعها الوزاري الثاني والعشرين في جمهورية الكونغو. وسيجري الإبلاغ بالتاريخ المحدد عبر القنوات الدبلوماسية.

* * *

وفي الختام، أشاد المشاركون بالمنافسة الطيبة التي ساد طوال أعمالهم، وأعربوا عن شكرهم لفخامة السيد أوبيانغ نغيما مباسوغو، رئيس الجمهورية، ورئيس الدولة، والرئيس المؤسس للحزب الديمقراطي لغينيا الاستوائية، والحكومة وشعب غينيا الاستوائية للاستقبال الحار الذي حظوا به والرعاية الأخوية التي خصوا بها خلال مقامهم في جمهورية غينيا الاستوائية.

حرر في مالابو، ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤